

التحديات والمهددات التي تواجه الاقتصاد السوداني بعد الانفصال

د/ صلاح محمد إبراهيم – كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا قسم الاقتصاد والعلوم الادارية

أستاذ مساعد (منسق الإقتصاد والدراسات المصرفية)

مستخلص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة لمعرفة الآثار المترتبة عن انفصال دولة جنوب السودان وما خلفته من أزمة إقتصادية وتوترات قبلية وإنفلاتات أمنية وتآزم في الأوضاع السياسية ومشكلات حدودية وضغوط دولية وتعقيدات إقتصادية متمثلة في شح النقد الأجنبي وارتفاع الأسعار والغلاء الطاحن والفقر والبطالة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي بتدني الدخل القومي الحقيقي وإنخفاض معدلات الناتج المحلي الاجمالي وتدني متوسط دخل الفرد وظهور ظواهر اقتصادية سلبية كالفساد والبطالة وارتفاع نسبة التضخم وإنخفاض سعر صرف قيمة العملة المحلية مقابل الدولار وظهور الحلقة المفرغة للفقر والعوز وسوء الاوضاع الاقتصادية وكل ذلك مرده لمآلات تدني وضعف الإيرادات العامة للدولة بسبب الانفصال وفقدان نسبة كبيرة تتجاوز ثلثي عائدات صادرات البترول التي تغذي الخزينة العامة.

Abstract:

This study aims to determine the implications of the separation of the State of South Sudan and the legacy of the economic crisis and tensions tribal Anfelataat security and worsen the political situation and the problems of border and international pressures and complexities of the economic represented by the scarcity of foreign exchange and rising prices and high cost of living in grinding poverty and unemployment and declining rates of economic growth, the decline in real national income and low rates of GDP and low per capita income and the emergence of economic phenomena negative Kalexad , unemployment and high rate of inflation and exchange rate depreciation of the value of the local currency against the dollar and the emergence of the vicious cycle of poverty and destitution and poor economic conditions, and all this is due to Malate low and weak overall revenues of the state because of separation and loss of a large proportion exceed two-thirds of revenues oil exports that feed the public treasury .

مقدمة :

يعتبر السودان قبل الانفصال من أكبر الدول الأفريقية مساحةً حيث تبلغ مساحته أكثر من مليون ميل مربع ويبلغ عدد سكانه 44 مليون نسمة علي حسب آخر إحصاء سكاني موارده متعددة ومتنوعة من تربة خصبة وموارد طبيعية وبشرية وجبال وأودية وأنهار ومصادر مياه وثروة حيوانية وسمكية وحيوانات برية ومراعي طبيعية ومواقع أثرية سياحية وغابات ومناخ سافنا غنية وهو قطر شاسع ومترامي الأطراف وتحدها تسع دول افريقية وبها موانئ بحرية ونهرية وسكك حديدية وطرق برية وخطوط جوية .

والسودان دولة نامية ويصنف من الدول الأقل نموءاً علي حسب تصنيف الأمم المتحدة ولكن بعد إنفصال جنوب السودان فقد السودان ثلث أراضيهِ وسكانهِ وثلاث أرباع موارده وثرواته.

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في الآثار الناجمة عن الانفصال وما ترتب عليها من مشكلات وأزمات وتدهور إقتصادي مربع شمل تدني الإيرادات العامة وضعف عائدات صادرات السودان وإختلال في ميزان المدفوعات والميزان التجاري الذي يحتوي علي سياسات الصادرات والواردات وبالذات عائدات صادرات البترول التي تكاد ان تنعدم تماماً في الأعوام الاخيرة بعد أن كانت تساوي نسبة 85% من إيرادات البلاد من العملات الأجنبية مما كان له الأثر في أزمة النقد الأجنبي بخزينة الدولة والبنك المركزي والمصارف التجارية والمتخصصة والتنمية والاستثمار والمؤسسات المالية والصرفيات وإنخفاض قيمة العملة الوطنية المحلية مقابل العملات الاجنبية الدولار واليورو .

أهمية الدراسة :

تهتم هذه الدراسة بمعرفة إقتصاد السودان قبل وبعد الانفصال والمسار التاريخي والمهددات والتحديات التي تواجه إقتصاد السودان والمعوقات والعقبات التي أفرزها الانفصال وقراءات الحالة الاقتصادية قبل وبعد الانفصال كتسلسل تاريخي يعكس مؤشرات إقتصادية سلبية وظواهر إقتصادية لها ما بعدها من أحداث تشكل منعطفاً حاداً في المسار التاريخي للسودان المنفصل والمؤثرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال حقبة زمنية معينة بحكم تداخل وتشابك معطيات السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتعقيداته والتي لا يمكن أن تنقسم بسهولة وسلاسة بمجرد انفصال جنوب السودان عن السودان بموجب إتفاقية السلام عام 2005م وحق إستفتاء تقرير المصير في أبريل 2011م ودستور السودان الانتقالي 2005م وقانون السودان 2005م الذي يؤدي إلي اتفاق سياسي أملتُهُ ظروف سياسية ومرتبطة بمرحلة تاريخية معينة

وتستعرض هذه الدراسة المؤشرات الاقتصادية للعرض الاقتصادي للسودان خلال فترة الدراسة 2001-2013م .

أهداف الدراسة :

1. معرفة الوضع المتذبذب للاقتصاد السوداني الذي يؤدي إلي ضعف بنيات هيكله ومن ثم ما يعتريه من إختلالات مزمنة وظواهر اقتصادية سلبية .
2. رصد التضخم الذي يؤدي إلي الارتفاع المستمر للمستوي العام للأسعار والمعاناة وتردي الأوضاع الاقتصادية للسودان الأعظم من الشعب السوداني وضعف الدخل القومي الذي يقود إلي انخفاض متوسط دخل الفرد وتدني الانتاج والانتاجية .
3. وضع التدابير اللازمة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية في السودان مستقبلاً بدراسة طبيعة وكيفية مواجهة المشكلات السياسية والأمنية والعلاقات الدولية المتدهورة والخروج من الحصار الاقتصادي المفروض .
4. مقدرة الاقتصاد السوداني علي إمتصاص آثار الانفصال والاختلال الهيكلي الذي يعاني منه وإنعاشه وإنتشاله من هذا الضعف والتدهور المريع عبر الإصلاحات الاقتصادية .

فرضيات الدراسة :

هذه الدراسة تفترض عدة فرضيات وتثير عدة تساؤلات لابد من إيجاد الاجابة لها وهي كيفية تطور مسار الاقتصاد السوداني تاريخياً ؟ وما هي آثار إنفصال الجنوب عليه ؟ وما هي الرؤية والحلول التي تم وضعها للخروج من النفق المظلم كروية مستقبلية علي ضوء الواقع الجديد الذي أفرزه ذلك الانفصال ؟

والاجابة عن هذه الأسئلة تشكل أهدافاً إستراتيجية يمكن تحقيقها عبر هذه الدراسة وعليها

تتبنى الفرضيات الآتية :

1. كيفية معالجة الضعف والإختلال الذي لازم الاقتصاد السوداني خلال هذه الحقبة الزمنية وتقوية البناء الهيكلي للقطاعات الاقتصادية والبنيات التحتية .
2. لماذا لا تهتم الدولة بمعالجة الظواهر الاقتصادية السالبة كالتضخم والبطالة وزيادة الإنتاج والإنتاجية ومكافحة الفقر ورفع المعاناة .
3. لماذا لم تهتم الدولة بالآثار الاقتصادية وذلك بوضع رؤية واضحة وإمتصاص الترددي المريع في هيكل الاقتصاد السوداني .

4. كيفية إيجاد آلية لاستخدام النظرية الاقتصادية لحل الازمات والتعقيدات الاقتصادية وتسخير كافة الامكانيات والاستخدام الامثل لها وفك الضائقات عبر رؤية إقتصادية ثاقبة ومثالية للخروج بالاقتصاد السوداني من بؤر المستقبلات الآسنة وحل التشابكات عبر الموضوعية والواقعية .

منهجية الدراسة :

تنتهج الدراسة المنهج الوصفي التاريخي الإحصائي التحليلي .

مصادر بيانات الدراسة :

تستمد مصادر هذه الدراسة علي المراجع والتقارير والاراء والدوريات والنشرات والعروض الاقتصادية والمشاهد والملاحظات .

حدود الدراسة :

ترتكز هذه الدراسة علي الحدود الجديدة للسودان بعد الانفصال واقتصاد السودان قبل وبعد الانفصال .

تبويب الدراسة :

تشتمل هذه الدراسة علي أربعة مباحث أساسية علي النحو الآتي :

المبحث الاول : القطاعات الاقتصادية في ظل التحديات والمؤثرات .

المبحث الثاني : موقف الاقتصاد السوداني بعد الانفصال .

المبحث الثالث : الرؤية المستقبلية والبدائل المتوفرة والتحديات والمهددات .

المبحث الرابع : تحليل أداء الاقتصاد السوداني قبل وبعد الانفصال .

المبحث الاول : القطاعات الاقتصادية في ظل التحديات والمؤثرات :

لاشك أن الاقتصاد السوداني يتمتع بموارد طبيعية وبشرية وثراء وتنوع موارد تحسده عليه الكثير من البلدان علي مستوي العالم ككل ، وتجعله عرضة للأطماع الخارجية والتاريخ يحدثنا أن ذلك غالباً كان عاملاً حاسماً في تدفق الهجرات السكانية إليه عبر الزمان من مناطق وأقاليم مختلفة من خارجه ، مثلما كان عاملاً حاسماً في تعرضه لموجات إستعمارية عديدة ومنذ الحقبة الاستعمارية وطوال فترات العهد الوطني تطور الاقتصاد السوداني عبر مراحل مختلفة شكلت مقوماته وحددت ملامح أدائه وأبرزت مشكلاته .

في هذا المحور وقبل الحديث عن أداء الاقتصاد السوداني قبل وبعد انفصال الجنوب لابد من إعطاء خلفية عن اقتصاد السودان من حيث قطاعاته ، وطبيعة وجذور المشكلات التي يعاني منها

المطلب الاول : قطاعات الاقتصاد السوداني وتطوره التاريخي :

لن تأتي هذه الدراسة بجديد وهي تتحدث عن قطاعات الاقتصاد السوداني لأن تلك القطاعات تكاد تكون معلومة للجميع غير أن ضرورة تشخيص واقع الاقتصاد السوداني وتأثيرات انفصال الجنوب عليه وعلى مآلاته المستقبلية تقتضي الوقوف على تلك القطاعات ، ليس بالتفصيل ولكن من خلال إشارات عامة .

إن أبرز قطاعات الاقتصاد السوداني ، كما هو معروف ، هو القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ، فقطاع الزراعة هو القطاع الأكبر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك بنسبة تتراوح ما بين 35% و 45% وهو القطاع الاول كما أن النسبة الأكبر من السكان ترتبط أعمالهم وأنشطتهم بهذا القطاع فيما ظل قطاع الصادر لعقود عديدة (قبل إكتشاف البترول) يعتمد بدرجة كبيرة على منتجاته ، ويتعزز هذا الوضع الذي ينفرد به القطاع الزراعي في الاقتصاد السوداني بفضل ما يتمتع به السودان من موارد زراعية كبيرة تتضمن أوسع مساحة الاراضي الصالحة للزراعة ، وتعدد مصادر المياه من أنهار وأمطار ومياه جوفية ، وكذلك تنوع المناخات في أقاليم البلاد المختلفة وهذه جميعها عوامل تعكس فرص التنوع المحصولي الذي ينطوي عليها الناتج الزراعي في السودان في شقه النباتي ، والذي يتسع ليشمل إنتاج قطاع الغابات في رقعة الواسعة التي تنتشر في مناطق مختلفة من البلاد أضف الي ذلك قطاع الثروة الحيوانية والسكنية بمختلف مكوناتها .

إن الارقام المرصودة حول إمكانات السودان الزراعية (قبل انفصال الجنوب) تقدر الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي (200) مليون فدان ، فيما تقدر حجم المراعي والغابات بحوالي (400) مليون فدان أما حجم الثروة الحيوانية بمختلف أنواعها فيقدر بحوالي (160) مليون رأس^[10] وبالنسبة للموارد المائية فإن حصة السودان من مياه نهر النيل وروافده تبلغ (18.5) مليار م³ في العام ، لا يستغل السودان منها فعلياً سوى (12.2) مليار م³ فضلاً عن ذلك هناك مساقط المياه والوديان والخيران بجانب المياه الجوفية التي تنتشر في (50%) من مساحة السودان الكلية ، ويقدر مخزونها بنحو (15.2) مليار م³^[4].

يشكل النشاط الصناعي قطاعاً آخر من قطاعات الاقتصاد السوداني وهو القطاع الثاني غير أن أثره ظل محدوداً على مستوى البناء الهيكلي للاقتصاد القومي ، وعلى مستوى إستيعاب القوى العاملة ، وعلى مستوى المساهمة في هيكل الصادرات فمنذ الاستقلال (عام 1956) وحتى النصف الاول من تسعينات القرن الماضي لم تتجاوز نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي الـ 9 % في أحسن الاحوال^[12] كما أن نسبة القوى العاملة في هذا القطاع تبقي

ضئيلة جداً مقارنة بما هو الحال في القطاع الزراعي فضلاً عن أن هيكل الصادرات السودانية (قبل إكتشاف وتصدير البترول) خلا من أي منتجات صناعية (بإستثناء سلعة السكر وبنسبة ضئيلة) .

لقد ظل دور القطاع الصناعي في الاقتصاد السوداني محدوداً ، بإستثناء الفترة التي دخل فيه النفط ، وما إرتبط به من قيام مصافي لتكريره ، في دائرة النشاط الاقتصادي السوداني حيث ظل هذا القطاع - وما يزال - يعتمد علي بعض الصناعات التحويلية الخفيفة المرتبطة بالانتاج الاستهلاكي المباشر مثل صناعة السكر والصناعات الغذائية الأخرى وصناعة النسيج وصناعة الاسمنت وغيرها من الصناعات التقليدية والأنشطة الحرفية والتطور الوحيد الذي حدث في هذا القطاع بجانب صناعة تكرير النفط هو قيام صناعة تجميع السيارات والآليات التي تولتها شركة جياض ضمن أنشطتها الصناعية المتعددة وبفضل هذا التطور قفزت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلي نسبة تتراوح ما بين (21% - 34%)^[19] كما أنه ومنذ العام 1999م أصبح يساهم عن طريق النفط ومشتقاته بأكثر من 90% من صادرات السودان^[17] ان هذا القطاع فشل في تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة علي مستوي إحلال كثير من الواردات ، وتحسين موقف الصادرات (بإستثناء النفط) وخلق فرص عمل واسعة وحقيقية ، لم يستند بشكل كبير ومؤثر من الفرص الواسعة في مجال التصنيع الزراعي بحكم الخلفية الزراعية للاقتصاد السوداني وربما يعزي ذلك الي جملة من المشكلات المزمنة التي ظل يعاني منها هذا القطاع طوال عقود من الزمان ، أبرزها مشكلة عدم كفاية الطاقة الكهربائية اللازمة لضمان تشغيل مستمر للمصانع القائمة ، وكذلك المشكلات المتعلقة بنوعية التكنولوجيا المستخدمة في تلك المصانع ، فضلاً عن المشكلات المرتبطة بالسياسات الحكومية في جانبها المالي والنقدي ، كالضرائب المباشرة وغير المباشرة ، وسعر الصرف غير المستقر ، بالإضافة الي مشكلات التمويل وإرتفاع تكلفة الانتاج الصناعي ومنافسة المنتجات الصناعية الأجنبية^[7].

والقطاع الثالث من القطاعات الوليدة التي يدور حولها حديث كثير ، بإعتبار الإمكانات الكبيرة التي يزخر بها السودان في مجالها ، هو قطاع التعدين حيث تشير الدراسات والابحاث الأولية التي أجريت في هذا المجال إلي وجود أنواع عديدة من المعادن في باطن الأراضي السودانية أبرزها الذهب واليورانيوم فبالنسبة للذهب علي وجه الخصوص بدأ النشاط التعديني الخاص به بصورة جادة و واسعة منذ تسعينات القرن الماضي في شرق السودان بواسطة شركة أرياب الفرنسية ، ثم تبع ذلك خلال السنوات الأخيرة الماضية إنتشار نشاط التعدين الأهلي في مناطق مختلفة من السودان شملت ولايات نهر النيل والشمالية وكردفان وبعض ولايات درافور وتشير بعض التقارير الرسمية إلي ان

صادرات السودان من الذهب آخذة في التصاعد بشكل ملموس ، ويتوقع أن تساهم عائداته من العملة الصعبة في بناء احتياطي من النقد الاجنبي في المرحلة المقبلة أما عائدات اليورانيوم فإن أحاديث كثيرة تدور حول توفره بكميات إقتصادية في أراضي دارفور الواسعة وتزعم بعض الأوساط التي تناولت أزمة دارفور الاخيرة أن الاهتمام الدولي بتلك الازمة وما شهدته من تدخلات بعض الدول الكبرى فيها ما كانت إلا بسبب الاعتقاد السائد لدى الكثيرين حول كميات اليورانيوم وبعض المعادن لآخري التي يزخر بها إقليم دارفور^[13] ولكنها تبقى مجرد مزاعم لا يمكن التعويل عليها ما لم تكن هنالك دراسات مؤكدة معد لها .

القطاع الرابع من قطاعات الاقتصاد السوداني هو قطاع الخدمات الاقتصادية كالنقل والاتصالات والمصارف . وهو القطاع الوحيد من بين قطاعات الاقتصاد السوداني الذي حدثت فيه تطورات نوعية خلال العقدين الماضيين مقارنة بما حدث في القطاعات الاخرى 0 ففي قطاع النقل مثلاً يلاحظ أنه علي الرغم من التردّي الواضح في مجالات السكك الحديدية والنقل البري (والبحري الي حد ما)^[15] إلا ان تحسناً واضحاً حدث في مجال النقل البري من حيث إنشاء بعض الطرق القومية وإستقطاب مواعين حديثة لنقل الركاب والبضائع (بصات وشاحنات) كما حدث تحسن محدود في مجال النقل الجوي من خلال تحديث بعض المطارات الولائية (دنقلا ، الفاشر ، نيالا وبورتسودان) ومن خلال السماح لبعض الشركات الخاصة بالعمل في مجال النقل الجوي الداخلي فضلاً عن عودة شركات الطيران الاجنبية للعمل في السودان في مجال النقل الجوي الخارجي .

أما قطاع الإتصالات فهو الإستثمار الأكثر وضوحاً من حيث التطور الذي حدث فيه وذلك بفضل الإستثمارات الكبيرة التي قام بها القطاع الخاص الاجنبي والمحلي منذ منتصف تسعينات القرن الماضي حيث أصبحت خدمات الإتصالات تغطي أجزاء واسعة من مناطق السودان المختلفة وتعد الخدمات التي تقدمها الشركات العاملة في هذا المجال هي الأفضل والأكثر تطوراً مقارنةً بعدد من الدول العربية والافريقية .

بالنسبة لقطاع الخدمات المالية فإن تطوراً ملحوظاً حدث فيه منذ أن عرف السودان النشاط المصرفي فقد إزداد عدد المصارف العاملة في السودان خلال العقود الثلاثة الماضية كما إتسع نطاق الإنتشار المصرفي عبر الفروع الكثيرة التي أنشأتها تلك المصارف لتغطي بخدماتها المصرفية مدن وأقاليم السودان المختلفة^[17] .

القطاع الخامس من قطاعات الاقتصاد السوداني هو قطاع السياحة ، حيث يمتلك السودان إمكانات سياحية كبيرة ومتنوعة تتوزع بين غربه (جبل مرة) وشماله (البجرواية والمناطق الأثرية) ووسطه (حظيرة الدندر) وشرقه (قرية عروس والحدائق المرجانية وسواحل البحر الأحمر) هذه جميعها وغيرها تشكل مناطق جذب سياحي كبير اذا ما تم استثمارها بشكل جيد وكفاء ومن ثم يمكن لهذا القطاع أن يلعب دوراً مقدراً في الاقتصاد السوداني ، علي عكس ما هو حادث علي أرض الواقع حالياً حيث تمثل مساهمة السياحة في الاقتصاد القومي نسبة ضئيلة تكاد لا تذكر ، علي الرغم من وجود وزارة مختصة بها وربما يعود ذلك الي ضعف الاهتمام بهذا القطاع وعدم وجود خطط وبرامج وسياسات جديدة لتطويره وزيادة مساهمته في الناتج المحلي وإن وجدت تلك الخطط والبرامج فإنها تفتقر الي الارادة السياسية النافذة التي تحيلها الي واقع معاش .

والقطاع السادس هو مورد إقتصادي مهم يتمتع به السودان ويشكل قطاعاً أساسياً من قطاعات الاقتصاد السوداني وهو قطاع القوي العاملة ، حيث يعتبر السودان من الدول المأهولة بالسكان مقارنة بدول إفريقية وعربية اخري ، فقد بلغ عدد سكانه حسب بعض المصادر حوالي 44 مليون نسمة (قبل إنفصال الجنوب) ^[18] ، تشكل القوي العاملة نسبة كبيرة صحيح أن نسبة الامية وسط هذا العدد الكبير من السكان عالية نوعاً ما (61% حسب إحصاء عام 2003م) ، مما يؤثر علي نوعية المورد البشري وعلي مدي إمكانية الاستفادة منه إقتصادياً لجهة تحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي ، غير ان مجهوداً كبيراً بذل - وما يزال - لتحسين نوعية هذا المورد من خلال التوسع في التعليم العام بأنواعه المختلفة وفي التعليم العالي بمجالاته المتنوعة والمتعددة وعلي الرغم مما يقال حول جودة مخرجات العملية التعليمية في السودان بمستوياتها العام والعالي ، إلا انها تظل عملية ذات أثر في ما يتعلق بتحسين نوعية المورد البشري ورفع قدراته وتنمية مهاراته ولا شك أن السودان يملك قاعدة عريضة في مجال الموارد البشرية بدءاً من العمالة الماهرة وإنهاءً بالخبراء وذلك في شتي المجالات المهنية ولا يختلف اثنان حول الدور الذي لعبه السودانيون العاملون بالخارج في بناء نهضة العديد من الدول ، وما زال الكثيرون منهم يساهمون بكفاءة في خدمة مجتمعات تلك الدول .

ما تقدم كان إستعراضاً عاماً ومقتضباً للقطاعات الرئيسة التي يشتمل عليها الاقتصاد

السوداني ومدي الاستفادة المحدودة منه .

المطلب الثاني : الملامح الرئيسية للإقتصاد السوداني :

لقد مر الاقتصاد السوداني منذ الاستقلال بمراحل عديدة تطور من خلالها زوقد تم تطبيق نظم إقتصادية مختلفة عبر تلك المراحل كان لها أثرها الواضح في صياغة ملامح ذلك الاقتصاد ، فعقب الاستقلال مباشرة أثرت النخبة الوطنية التي تولت حكم البلاد السير علي نفس النسق الاقتصادي الذي كان سائداً خلال الفترة الاستعمارية ، حيث لم تقم بإحداث أي تغيير جوهري في النظام الاقتصادي الذي ورثته من الاستعمار ، والذي كان نظاماً راسمالياً يعمل بطبيعة الحال علي إستنزاف موارد السودان الاقتصادية لصالح لاقتصاد البريطاني فالمعروف تاريخياً أن الادارة لاستعمارية التي كانت تحكم السودان قبل إستقلاله عملت علي بناء هيكل اقتصادي أحادي يعتمد بدرجة كلية علي قطاع إنتاج أولي هو القطاع الزراعي وركزت فيه علي إنتاج القطن كمحصول نقدي رئيسي يصدر الي بريطانيا ليستخدم كمدخلات إنتاج لمصانع النسيج البريطانية ^[16] وقد أنشئ مشروع الجزيرة كأكبر مشروع اقتصادي في السودان خصيصاً لتحقيق هذا الهدف وبدلاً من أن تعمل الحوكمات الوطنية التي اعقبت الاستقلال علي إعادة بناء هيكل الاقتصاد السوداني علي أساس التعدد والتنوع والتوازن حتي ينمو ويزدهر ويقوي عوده تبنت الهيكل الاقتصادي الموجود منذ الفترة الاستعمارية وعملت علي تطويره في نفس الاتجاه والدليل لاقوي علي ذلك ان برامج وخطط التنمية التي انتهجت بعد الاستقلال وخلال عد السنينات من القرن المنصرم قامت علي النموذج الرأسمالي الغربي الذي يركز علي الاستثمارات التي تعظم الارباح ، فقد كان إهتمام تلك البرامج والخطط منصباً بدرجة كبيرة علي مشروعات القطاع الزراعي وفي مناطق معينة بحكم توفر الموارد اللازمة لنجاح تلك المشروعات فيها بشكل أكبر من المناطق و القطاعات الاخرى.

وقد كان ذلك خصماً علي مجمل الأداء الاقتصادي في السودان بحكم ريادة القطاع الزراعي فيه كما ان القطاع الصناعي الذي كان يعول عليه كثيراً في إحداث التغيير البنوي المطلوب في هيكل الاقتصاد السوداني الذي فشل في تحقيق ما هو مطلوب منه خاصة مشروعات التصنيع الغذائي التي اولتها خطط وبرامج التنمية اهتماماً خاصاً ، وذلك بسبب عوامل عديدة أبرزها التعقيد والروتين والبيروقراطية الحكومية التي كانت تدار بها تلك المشروعات ولم يكن قطاع الخدمات الاقتصادية بأحسن حالاً في تلك الحقبة إذ لم تشهد مجالاته المختلفة (النقل ، الاتصالات ، الطاقة ، المصارف وغيرها) سوي تطور محدود .

لقد أدخل نظام لاقتصاد الموجه ، القائم علي التدخل الحكومي والتخطيط المركزي ، الاقتصاد السوداني في نفق الجمود والتكيس خلال حقبتى السبعينات والثمانينات وقد أدي ذلك الي بروز مشكلات اقتصادية عديدة عاني منها السودان كثيراً أبرزها تفاقم الديون الخارجية بشكل

مضطرد نتيجة للإعتماد علي القروض الخارجية لتمويل مشروعات تنموية ذات عائد منخفض فشلت في نهاية الأمر في تحقيق أي تقدم تنموي يستفاد منه في سداد قيمة وفوائد تلك القروض ، مما يؤكد مدي العجز المؤسسي في تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية ^[1] ومن جانب آخر فقد تراجع الانتاج بصورة ملحوظة وبشكل اثر علي نمو الناتج المحلي الاجمالي ، حيث ظل يسجل معدلات نمو سالبة في معظم سنوات حقبة السبعيات والثمانينات من القرن الماضي ، وذلك بسبب جمود الاستثمارات وارتفاع تكلفة الانتاج وهجرة رأس المال الوطني ^[2] وقد أدى ذلك إلي حدوث حالة من الركود الاقتصادي إمتدت لسنوات عديدة جرت في ركابها مشكلات اخري مزمنة مثل ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدهور قيمة العملة الوطنية في مقابل العملات الاجنبية وقد كان ذلك تعبيراً عن حالة عدم التوازن الداخلي والخارجي التي كانت سمة غالبية في الاقتصاد السوداني خلال تلك الفترة .

المرحلة الرئيسية الثالثة في المسار التاريخي للاقتصاد السوداني بدأت في العام 1992م بتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي وإعتماد منهج اقتصاد السوق كنظام إقتصادي حر وقد إقتضي ذلك التقليل التدخل لحكومي في الاقتصاد وإقتصار ذلك فقط علي التدخل عن طريق السياسات وفي هذا الاطار تم تنفيذ برنامج واسع للخصخصة ضمن بيع وتصفية معظم المؤسسات والشركات والهيئات الاقتصادية الحكومية ، حيث إستهدف هذا التوجه الاقتصادي الجديد تحريك الجمود الاقتصادي الذي ظل يعاني منه الاقتصاد السوداني رداً من الزمن عن طريق تحجيم سيطرة القطاع العام علي النشاط الاقتصادي وكسر إحتكاراته في هذا المجال وتحرير الاقتصاد من القيود المختلفة^[4] ، وفتح الباب واسعاً أمام القطاع الخاص ليتولي زمام المبادرة الاقتصادية ويقود النشاط الاقتصادي نحو تحقيق أهداف وغايات الاقتصاد القومي ^[3] .

لقد شهد الاقتصاد السوداني خلال تلك المرحلة عدة تطورات ، منها ما كان سالبياً ومنها ما كان إيجابياً ، ففي السنوات الاربع الاولى لتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي حدث إضطراب واضح في أداء الاقتصاد القومي عبرت عنه عدة مؤشرات كلية أبرزها الارتفاع المضطرد في معدلات التضخم ، والتي وصلت إلي 166% في العام 1996م وكذلك التدهور الكبير في قيمة العملة الوطنية والتشوهات الواضحة في سعر الصرف ، كما تراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي إلي مستويات متدنية بلغت 1.8% عام 1991م ، فيما إنخفضت إعمادات التنمية في الموازنة العامة إلي 50% ، في الوقت الذي تضاعفت فيه الديون الخارجية حتي بلغت في العام 1996م حوالي 17 مليار دولار^[14] وبلغت 57 مليار في العام 2012م .

غير أن تحسناً واضحاً طرأ على أداء الاقتصاد السوداني بعد ذلك بفضل الإصلاحات التي جرت في السياسات الاقتصادية الكلية منذ يوليو 1996م في إطار تطبيق إستراتيجية الإصلاح الهيكلي الاقتصادي الشامل خلال الفترة من 1996م - 2002م ومن مظاهر ذلك التحسن لاستقرار النسبي الواضح الذي حدث في الاقتصاد السوداني خلال تلك الفترة وما بعدها ، حيث أظهرت مؤشرات الأداء الكلي للاقتصاد تطوراً ملحوظاً 0 فقد إنخفضت معدلات التضخم إلى مستويات متدنية جداً بلغت 8% عام 2000م بعد أن كانت 166% عام 1996م كما شهد سعر الصرف إستقراراً كبيراً ولمدة تزيد عن الثلاث سنوات ، فيما عاد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الي الارتفاع ، حيث بلغ في المتوسط حوالي 6% خلال السنوات 1997-2000م^[14] وقد ساعد علي ذلك التحسن دخول النفط منذ العام 1998م ضمن المكونات القطاعية للاقتصاد السوداني ، فضلاً عن دخوله ضمن هيكل الصادرات السودانية منذ العام 1999م وقد ضمن هذا الوضع المتحسن نوعاً من الإستقرار النسبي في الاقتصاد السوداني حتي العام 2008م ، علي الرغم من حدوث أزمات سياسية داخلية عكست علي السودان تبعات وخيمة علي مستوي الجبهة الداخلية وعلي مستوي علاقاته الخارجية ، كما فعلت أزمة دارفور .

غير أن ذلك الاستقرار النسبي الذي تمتع به الاقتصاد السوداني أخذ في التراجع منذ العام 2009م تحت تأثير عوامل عديدة ، أبرزها التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي الجاري (غير التنموي) بسبب العديد من الإستحقاقات التي فرضتها الظروف السياسية منذ توقيع إتفاقية السلام الشامل في العام 2005م ، وكذلك متطلبات مواجهة أزمة دارفور وإحتواء مشكلة شرق السودان ، فضلاً عن تداعيات اثار الازمة المالية العالمية التي ظهرت في العام 2008م وإمتدت إلي ما بعد ذلك حيث كان لإنخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية في العام 2009م جراء تلك الازمة ، إنعكاساته علي الموازنة العامة في السودان ، بالإضافة إلي تأثير الواردات السودانية بحكم تأثير تلك الازمة علي الدول التي يستورد منها السودان وقد شكلت تلك الآثار ضغطاً كبيراً علي الإيرادات العامة التي تغذي خزانة البلاد مما أضطر الحكومة إلي زيادة فئات ضريبة القيمة المضافة وفرض رسوم وجبايات جديدة علي المستويين الاتحادي والولائي ، الامر الذي أدى إلي زيادة تكاليف الإنتاج ومن ثم أسهم في إحداث حالة من الركود الاقتصادي^[8] .

إن أبرز ملامح التحولات في النظام الاقتصادي السوداني خلال العشرين عاماً الماضية بجانب التحول الي نظام اقتصاد السوق ، هو التوجه نحو تعميق أسلمة النظام المصرفي حيث تم إعتماد نظام الصيرفة الإسلامية بشكل كامل في تعاملات المصارف .

المبحث الثاني : موقف الاقتصاد السوداني بعد الانفصال :

ترتب علي إنفصال الجنوب عن دولة السودان الموحد العديد من الآثار الاقتصادية شكلت في مجملها هزة قوية للاقتصاد السوداني ، سيعاني منها رداً من الزمن حيث لا يستطيع أحد تقدير مدها بشكل قاطع ومحدد ، وإنما الامر كله يتوقف علي فاعلية السياسات والتدابير الاقتصادية التي ستتخذها الحكومة السودانية لمعالجة تلك الآثار .

المطلب الاول : أثر الانفصال علي الموارد الاقتصادية :

إن الآثار الاقتصادية المترتبة علي ذلك الانفصال يمكن إجمالها في الآتي :

تقدر مساحة الجنوب ما بين 30% - 33% من المساحة الكلية للسودان قبل الانفصال ، كما أن أبناء الجنوب كانوا يمثلون أكثر من 23% من سكان السودان الموحد ، وذلك وفقاً لتقديرات حديثة تقدر عدد سكان السودان قبل الانفصال بحوالي 44 مليون نسمة منهم حوالي 10.6 مليون نسمة هم أبناء الجنوب^[18] هذه الحقائق تعني أن السودان فقد بإنفصال الجنوب عنه موارد اقتصادية مقدرة فأراضي الجنوب لأشك غنية بثرواتها التي كانت تشكل رصيذاً مواردياً لدولة السودان الموحد ، حتي وإن لم تكن تستغله بشكل كامل وبإنفصال الجنوب فقد السودان مساحة مقدرة من الأراضي الزراعية والمراعي الطبيعية والغابات كما فقد أعداداً من الثروة الحيوانية مع أن نسبتها منخفضة نوعاً ما بالنظر إلي حجم الثروة الحيوانية التي يملكها السودان كذلك فقد السودان أعداداً كبيرة من الحيوانات البرية التي كان يمكن أن تشكل رصيذاً لنشاط السياحة في البلاد ، والأهم من كل ذلك هو فقدان السودان للموارد النفطية ، حيث توجد معظم حقول النفط السوداني في الجنوب وسنوضح أثر ذلك ببعض التفاصيل في موضع لاحق من هذه الدراسة .

من الموارد الاقتصادية المهمة التي يحتمل أن تتأثر بعملية الانفصال هي الموارد المائية فدولة جنوب السودان بعد انفصالها عن السودان قد أصبحت دولة ممر لمياه النيل ، وهذا الامر قد يترتب عليه وضعاً جديداً في هذا الشأن وعلي الرغم من أن قضية المياه لم تثر بشكل صريح وجاد من قبل دولة جنوب السودان ، ضمن القضايا المترتبة حالياً علي الانفصال والعالقة لإعتبارات مرحلية تتعلق بتلك الدولة^[9] إلا أن هذه القضية ربما تثار مستقبلاً في ظل الصراع حول المياه بين دول حوض النيل الذي فجرته دول المنبع منذ مؤتمر كيجالي برواندا في فبراير 2007م والمتعلقة بإعادة النظر في إتفاقية مياه النيل^[6] حيث يتوقع أن تتحاز دولة جنوب السودان إلي موقف دول المنبع التي تنادي بإلغاء إتفاقية مياه النيل وإستبدالها بإتفاقية جديدة تقوم علي مبدأ الإستخدام العادل لمياه النيل ومن المحتمل أن يضر ذلك بنصيب السودان من مياه النيل^[9].

علي صعيد الموارد البشرية فإن انفصال أبناء الجنوب بدولتهم يعني تناقص حجم المورد البشري السوداني بما نسبته 23% تقريباً وهي نسبة لا يستهان بها بالنظر الي أهمية المورد البشري بالنسبة لاي إقتصاد وإن كان البعض يقلل من أهمية هذا الأثر بحكم نوعية القوي العاملة الجنوبية وضعف إنتاجيتها غير أنه لا يمكن النظر إلي هذا الأمر بهذه الطريقة المبسطة ، فالمورد البشري أي كانت نوعيته يعتبر رصيذاً للدولة وليس خصماً عليها ، علي الأقل من الناحية الاقتصادية ، ناهيك عن الناحية السياسية ، خاصة في ظل توجهات العولمة التي تدعو أقليم ومناطق العالم المختلفة للعمل بقوة علي بناء تكتلات إقتصادية تسعى الي تحقيق الاندماج الاقتصادي . وفي هذا السياق ينظر الي المورد البشري بكثير من الاعتبار . وذلك لسببين أساسيين : فهو من جهة مورد إنتاجي مهم وضروري ومفيد اذا ما تمت تنميته وتوظيفه لصالح التنمية ، كما أنه من جهة اخري محرك أساسي للطلب الكلي علي السلع والخدمات ، وهذا أمر ضروري لجهة تحريك الاستثمارات واستغلال الموارد الاقتصادية الاخرى كعملية حتمية تقتضيها ضرورات التنمية والحاجة إلي احراز تقدم ملموس في الميدان الاقتصادي ، وما أحوج لسودان الي كل ذلك .

المطلب الثاني : أثر الانفصال علي الموارد المالية :

سبقت الإشارة في هذه الدراسة إلي فقدان السودان لمورد اقتصادي مهم جراء انفصال الجنوب ، وهو النفط . وقد ترتب علي ذلك عدة آثار ابرزها الاثر المالي . لاسيما وأن السودان قد فقد بسبب الانفصال 75% من إيراداته النفطية . ويتضح أثر ذلك علي الموارد المالية لحكومة السودان اذا علمنا أن عائدات النفط تمثل أكثر من 50% من إيرادات الخزينة العامة ^[11]. لقد واجهت الموازنة العامة للحكومة السودانية خلال الربع الاخير من العام 2011م والنصف الاول من العام 2012م صعوبات بالغة اضطرت معها الحكومة الي اتخاذ تدابير مالية واقتصادية قاسية ، تضمنت إجراء تعديلات جوهرية في الموازنة العامة وفي السياسة المالية ، قضت برفع نسبة كبيرة من الدعم عن المحروقات وخفض بعض جوانب الإنفاق العامكسياسة تقشفية ترشيدية ، رامية بذلك الي مواجهة العجز الكبير الذي ظهر في الموازنة العامة نتيجة لفقدانها إيرادات النفط بسبب الانفصال . وستظل آثار تلك السياسات مصدر معاناة للمواطن السوداني رديحاً من الزمن غير معلوم المدي . وسنتطرق لتلك الآثار بشئمن المتفصيل في المطلب القادم.

المطلب الثالث : أثر الانفصال علي الأوضاع الاقتصادية :

يتضح جلياً إنعكاس آثار الانفصال علي الأوضاع الاقتصادية العامة في السودان من خلال المؤشرات التالية :

التضخم : بسبب عجز الموازنة العامة الناجم عن فقدان عائدات النفط من جهة وبسبب تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي في ظل الاعتماد الكبير علي النفط وعدم توظيف عائداته لصالح القطاعات الإنتاجية من جهة أخرى ، أخذ معدل التضخم في الارتفاع المستمر حتي وصل في أغسطس 2012م ، إلي أكثر من 41.6% حسب تقديرات الخبراء ، وثبت ذلك من خلال الارتفاع المريع والمستمر للمستوي العام للأسعار بشكل يصعب التحكم فيه . وقد أدى ذلك إلي حدوث فوضي وعدم إستقرار في الأسواق وانتشار المضاربات فيها ، كما أدى الي تراجع قيمة النقود وإنخفاضها بنسبة عالية بلغت 45% ، الامر الذي أدى إلي تآكل رؤوس اموال المصارف وإنخفاض ارباحها بشكل قد يؤثر في المستقبل القريب علي مراكزها المالية . فضلاً عن تراجع القطاع الخاص وإنخفاض إستثماراته بسبب المخاوف الناجمة عن حالة عدم الإستقرار وفقدان التوازن التي يعيشها الاقتصاد السوداني . ومن جانب آخر فقد أدت تلك الآثار التضخمية إلي إنخفاض القيمة الحقيقية لأجور ومرتبات العاملين بالقطاعين العام والخاص والدخول المكتسبة بواسطة أصحاب الأعمال الحرة ومافي حكمهما . وقد ساهم ذلك بشكل مباشر في إتساع دائرة الفقر بشكل أكبر مما كانت عليه .

تدني حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي : فقد نجم عن فقدان السودان لعائدات النفط التي كانت تشكل المصدر الرئيسي لتدفق العملات الأجنبية ، تناقص حجم إحتياطيه من النقد الاجنبي ومن ثم حدوث شح في العملات الأجنبية . الأمر الذي له تأثيره المباشر والكبير علي سعر الصرف في ظل إرتفاع الطلب علي العملات الأجنبية وإنخفاض المعروض منها ، حيث تدهورت قيمة الجنيه السوداني بشكل مهدد أمام الدولار الأمريكي واليورو الأوروبي وغيرها من عملات الدول التي لها معاملات إقتصادية مع السودان . فقد وصل سعر الدولار مثلاً إلي أكثر من ست جنيهات خلال العام 2012م ووصل الي 8.5 جنيه في العام 2013م واليورو الي 9 جنيه في نفس العام .

إرتفاع العجز في الميزان التجاري : ففي ظل إرتفاع سعر الصرف إرتفعت قيمة الواردات ومن ثم تزايد العجز في الميزان التجاري ، خاصة في ظل تراجع قيمة الصادرات السودانية بسبب خروج النفط من جهة ، وإنخفاض حجم الصادرات النفطية من جهة اخري لأسباب عديدة من بينها إرتفاع تكلفة إنتاج السلع الداخلة فيها تحت تأثير أرتفاع سعر الصرف .

ولكل ما تقدم يظهر بوضوح مدي تأثر الاقتصاد السوداني بإنفصال الجنوب ، وفقدان كثير من المكاسب الاقتصادية التي كانت قد تحققت خلال العقدين الماضيين أدت إلي حالة من الاستقرار النسبي قبل الانفصال . وبذلك يكون الاقتصاد السوداني قد تراجع خطوات كبيرة إلي الوراء تحت

تأثير هزة الانفصال . وربما يحتاج الي كثير من الزمن حتي يتمكن من إستيعاب تداعيات تلك الهزة وإمتصاص آثارها والرجوع الي مربع المكاسب الاقتصادية من جديد .

المبحث الثالث : الرؤية المستقبلية والبدائل المتوفرة والتحديات والمهددات :

من خلال العرض إتضح كيف كان مسار الاقتصاد السوداني وكيف تطور منذ الاستقلال ، وما هي النتائج التي إنتهي إليها ذلك المسار ، مستصحبين في ذلك ما ترتب علي إنفصال جنوب السودان من آثار عميقة علي الاقتصاد السوداني وضعته في مسار حرج ومنعطف شديد الخطورة . ومهما يكن من أمر فلا بد من سبيل للخروج من هذا الوضع المتأزم ، والانتقال الي وضع جديد ومستقبل أفضل ولن يكون ذلك إلا بإستغلال الفرص والبدائل المتوفرة في الاقتصاد السوداني ، وبذلك يتمكن من تجاوز التحديات التي تواجهه .

المطلب الاول : البدائل المتوفرة :

يتسم الاقتصاد السوداني بعوامل عديدة تشكل عناصر قوته التي اذا ما تم التعامل معها بالرشد والكفاءة المطلوبة فإنها ستكون الطريق الممهد لخروج السودان من وهدهته الاقتصادية ، وأبرز تلك الفرص والبدائل تتمثل في الآتي :

أ- يتفرد السودان بموارد زراعية لا تقارن ولا جدال فيها . غير أن المستغل من تلك الموارد يكاد يمثل نسبة ضئيلة من جملتها . ولا يزال القطاع الزراعي يمثل القاعدة الرئيسة والمركز الأساسي ومصدر النمو للإقتصاد السوداني. وذلك إعتقاداً علي حجم ونوعية الموارد المتوفرة له في هذا الجانب . وطالما الأمر كذلك فإنه من الحكمة وحسن التدبير الاقتصادي أن يتم التعامل مع هذه الحقائق بما تستحقه من إهتمام وعناية كبيرين ، بدلاً من إتباع سياسات زراعية غير رشيدة ومدمرة ، قائمة علي شعارات وأهداف عالية الطموح وغير واقعية. وفي هذا الشأن يجب أن تبذل الدولة العناية الكافية والاهتمام المطلوب لكل من الزراعة الحديثة والزراعة التقليدية ، كل بما يناسبه ويستحقه . فمثلاً تفرض مقتضيات التحديث والتطوير والمواكبة إيلاء إهتمام خاص للقطاع الزراعي الحديث في السودان . فإن معطيات وحقائق الواقع تفرض إيلاء إهتمام أكبر لقطاع الزراعة التقليدية ، فهي الأكبر حجماً والأكثر إنتشاراً في مختلف مناطق السودان ، كما أنها الأكثر إستقطاباً للعمالة ، والمصدر الأكبر للغذاء بالنسبة لغالبية السكان ، وما زالت الحاجة ماسة وكبيرة لمواجهة الطلب المتزايد عليها في ظل أزمة الغذاء التي يواجهها العالم منذ فترة .

لكل ما تقدم ذكره يجب تبني إستراتيجية زراعية واقعية وأضحة المعالم والاهداف ، تقوم علي فكرة إصلاح اوضاع الزراعة في السودان من خلال تطوير البنيات الأساسية وتحسين كفاءة إستغلال

الموارد الزراعية ، خاصة في القطاع التقليدي كخطوة أولى نحو النهوض بالزراعة في البلاد .
والفرصة سانحة لتحقيق ذلك في ظل الرغبة الحقيقية لدى مختلف الدول العربية ذات العلاقة الوطيدة في الاستفادة من موارد السودان الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية والعالم بأسره.
ب- لابد أن تمكن السودان من إستغلال موارده الزراعية المتنوعة والاستفادة من ذلك في تحسين وتطوير إنتاجه الزراعي يعني بالضرورة تهيئة الفرصة لإحداث تقدم كبير في مجال التصنيع الزراعي بالاستفادة من مخرجات قطاع الزراعة كمدخلات إنتاج صناعي ، ولا شك أنه إذا حدث هذا فإنه سينعكس إيجاباً علي موقف القطاع الخارجي والميزان التجاري من خلال إحلال الواردات ، خاصة الغذائية منها حيث تشكل عبئاً كبيراً علي الميزان التجاري السوداني . وكذلك من خلال تقوية هيكل الصادرات السودانية وتعزيز القدرة التنافسية لتلك الصادرات في الأسواق العالمية .
لقد إستفادت دول ماليزيا وسنغافورة مثلاً ، ودولاً أخرى غيرها من النمر الاسيوية من التصنيع الزراعي في تحقيق قيمة مضافة علي إنتاجها الزراعي ومن ثم تحسين موقف صادراتها وزيادة حجم العائد منها . والفرصة مؤاتية للسودان ليحزوا حزو هذه الدول اذا ما ارتفع بأداء القطاع الزراعي فيه وتمكن من تحقيق التكامل المطلوب بين قطاعي الزراعة والصناعة من خلال التركيز علي التصنيع الزراعي والتوسع في مشروعاته ، سواء عن طريق القطاع الخاص أو القطاع المشترك الذي تمثل شركة سكركانة حالة نموذجية من حالاته التي يمكن الاقتداء بها .
ومن الجدير بالذكر الإنتباه لأهمية ضرورة التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي من خلال التصنيع الزراعي تم في السودان منذ ستينات وسبعينات القرن المنصرم . حيث يلاحظ ذلك من خلال إهتمام خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تم إتباعها في تلك الفترة فيما يتعلق بهذا الأمر عبر المشروعات التي تضمنتها ، مثل مصنع ألبنان بابنوسة ومصنع تجفيف البصل بكسلا ومصنع البلح بكريمة، بالإضافة إلي عدد كبير من مصانع النسيج التي قامت في مناطق مختلفة من البلاد . غير أن كل تلك المشروعات فشلت لأسباب مختلفة ، من أبرزها البيروقراطية الحكومية التي كانت تدار بها وضعف دراسات الجدوي الإقتصادية. ومع ذلك فإن التصنيع الغذائي يصبح واحداً من الفرص المتاحة للسودان للنهوض بإقتصاده ، لاسيما وأن تجاربه في مجال صناعة السكر حققت نجاحاً منقطع النظير .

ج- في قطاعي التعدين والنفط تبدو الفرصة مؤاتية لأن يحقق السودان تقدماً في مجال إستخراج الذهب بكميات اقتصادية ، حيث بدأ عدد الشركات العاملة في هذا المجال يزداد ، بجانب تنامي نشاط التعدين الأهلي فيه . وبحسب التوقعات الأولية لمسؤولي البنك المركزي بأن عائدات صادرات

الذهب قد تصل إلي 3 مليارات دولار امريكي . فضلاً عن ذلك فإن جهوداً كبيرة تبذل لزيادة إنتاج النفط في البلاد من خلال العمل علي إدخال حقول نفطية جديدة إلي دائرة الإنتاج خلال الأعوام القادمة . ومهما يكن من إختلاف أو إتفاق مع هذه التوقعات ، إلا أن الفرص الكامنة في قطاعي التعدين والنفط في السودان تصبح فرصاً واعدة بالكثير إذا ما تم التعاطي معها بالجدية والكفاءة اللازمتين .

د- سبقت الإشارة في جزء سابق من هذه الدراسة إلي الإمكانيات السياحية التي يتمتع بها السودان وفي عقود ماضية كانت حركة السياحة نشطة نوعاً ما وكانت مصدراً للنقد الأجنبي في السودان . وعلي الرغم من الركود الذي أصاب هذا القطاع لأسباب مختلفة ، علي رأسها عدم الإستقرار السياسي الذي عاني منه السودان خلال العقود الثلاثة الماضية بسبب النزاعات والحروب الداخلية إلا أن الفرصة ما زالت سانحة لزيادة حركة السياحة وتطوير النشاط المتعلق بها . ويتطلب ذلك تطوير البنيات الأساسية في مجال السياحة وتحديثها ومواءمة التشريعات الخاصة بها مع قيم وثقافة المجتمع السوداني ، وتبني سياسات تطويرية تنهض بهذا القطاع وتزيد من مساهمته في الاقتصاد القومي .

هذه الفرص جميعها ترتبط بالنشاط الإنتاجي الحقيقي الذي يرتبط مباشرة بالنواتج المحلي الاجمالي والمساهمة في نموه . وهذه ليست فرصاً جديدة وإنما هي قائمة منذ أمد بعيد وقد نبه إليها الخبراء كثيراً من قبل ، وانتبه اليها كذلك القائمون علي الأمر الإقتصادي في السودان عبر الحقب المختلفة ، إلا أن مستوي التعامل معها لم يكن بالكفاءة والفعالية التي تمكن من تعظيم حجم الاستفادة منها لصالح الاقتصاد القومي .

ان المصدر الاساسي للأزمات والمشكلات التي غالباً ما يقع فيها الاقتصاد السوداني هو الخلل الكامن في بنيته الهيكلية ن لا سيما اعتماده الكبير علي قطاع الإنتاج الاول المتماثل في القطاع الزراعي . ومعالجة هذا الإشكال الجوهرى لا تتم إلا عن طريق توسيع وتنويع قاعدة الانتاج وتقوية هياكله ، والفرص متاحة للسودان تمكنه من ذلك في حال التعامل معها بجدية وإرادة حقيقية . ومن حسن الطالع ان الخدمات الاقتصادية المساندة للقطاعات الانتاجية والداعمة لها شهدت تحسناً كبيراً ، خاصة في مجال الإتصالات والنقل والخدمات المصرفية ، الأمر الذي لم يكن متاحاً من قبل بهذا القدر .

المطلب الثاني: التحديات والمهددات :

في إعتقادنا أن هنالك فرصاً كامنة في الاقتصاد السوداني يمكن إستغلالها بتصحيح مساره والخروج به من أزمتة الحالية ، إلا أن هذا يتطلب بالضرورة مواجهة عدد من التحديات السياسية والاقتصادية وتجاوزها .و التحديات السياسية التي تواجه السودان تتمثل في الآتي :

أ -تحقيق الاستقرار السياسي من خلال معالجة الازمات الداخلية ، خاصة تلك المتعلقة بالبور الساخنة في كل من دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق ، فإحراز اي تقدم فيما يتعلق بمعالجة المشكلات القائمة في تلك المناطق وتحقيق الاستقرار فيها يعني تهيئة الظروف للإستفادة من الامكانات الزراعية المتوفرة لديها . فمن المعروف أن تلك المناطق هي مناطق الزراعة التقليدية كما أن بعضها يمثل أيضاً منطقة جذب سياحي (كما هو الحال في دارفور) .

ب -العمل علي معالجة القضايا العالقة مع دولة جنوب السودان وتحسين علاقات الجوار معها علي أساس المصالح المشتركة . حيث يمثل هذا الامر أحد التحديات الكبيرة التي تواجه الحكومة السودانية في الوقت الراهن ، والوصول الي حلول نهائية لتلك المشكلات يفتح الباب واسعاً أمام فرص التعاون المشترك بين الدولتين في مجالات اقتصادية مختلفة اهمها النفط والتجارة ، وربما مستقبلاً المياه . وسيحقق السودان من ذلك مكاسب إقتصادية عديدة تساهم ولو بشكل نسبي في تجاوزه لأوضاعه لاقتصادية المتأزمة حالياً .

ت التحدي السياسي الثالث هو تطبيع وتطوير العلاقات مع العناصر الفاعلة والمؤثرة في المجتمع الدولي كالدول الكبرى والمنظمات الدولية . فقد تدهورت علاقات السودان مع معظم تلك العناصر ووصلت الي حد المقاطعة الاقتصادية والسعي الي نسف لاستقرار في السودان . ولا شك أن لذلك تأثيراً مباشراً أو غير مباشر علي الأوضاع الاقتصادية في السودان ، حيث يهدد إمكانية استفادته من الفرص الاقتصادية الواعدة التي أشرنا اليها ، خاصة وان الاستقلال الكفاء والامثل لتلك الفرص يحتاج لتدفقات رأسمالية أجنبية سواء عن طريق القروض أو الاستثمارات المباشرة . وهذه لن تتوفر بالقدر اللازم إلا من خلال تطبيع وتطوير العلاقات مع العناصر المؤثرة في الساحة الدولية .

التحديات الاقتصادية : تتمثل التحديات الاقتصادية التي يلزم تجاوزها من حيث استغلال السودان لفرصه الاقتصادية ، بغية الخروج من أزمتة وتصحيح مساره الاقتصادي في الآتي :

أ -إستعادة التوازن الاقتصادي ، لابد أن تبذل الحكومة أقصى جهدها لانفاذ برنامجها الاسعافي الثلاثي الهادف الي استعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد السوداني من

خلال السيطرة علي التضخم وخفض معدلاته ، وإستقرار سعر الصرف عند سعر موحد ومنخفض نسبياً .

ب تحديات التنمية ، فالحكومة السودانية مطالبة بتحقيق تنمية متوازنة قطاعياً وجغرافياً تستهدف تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر وخفض معدلات البطالة . ويتطلب ذلك جهداً تنموياً كبيراً يتضمن إصلاح القطاع الزراعي والاستفادة من كل الفرص المتاحة فيه ، وتطوير القطاع الصناعي إستناداً الي فرص التصنيع الزراعي المتاحة في السودان، وكذلك إيلاء اهتمام أكبر وجاد لقطاعي التعدين والسياحة . ولتحقيق كل ذلك لابد من جذب الإستثمارات نحو القطاعات الانتاجية ، وتقوية الجهاز المصرفي بمزيد من الاصلاحات علي مستوى السياسات وعلي مستوى الوحدات المصرفية ، والعمل علي تحقيق مزيد من التحسينات والتطوير علي مستوى البنيات الأساسية . وفي جانب الخدمات الاجتماعية فإن مزيداً من الجهد يجب أن يبذل لتحسين أوضاع التعليم و الصحة لارتباط ذلك بشكل مباشر بتنمية الموارد البشرية .

المبحث الرابع : تحليل أداء الاقتصاد السوداني قبل وبعد الإنفصال :

في هذا المبحث سنتناول تحليل أداء الاقتصاد السوداني قبل إنفصال الجنوب وبالتحديد خلال السنوات العشر الاخيرة التي سبقت تحول دولة السودان الموحد الي دولتين منفصلتين ومستقلتين عن بعضهما تماماً . وسنعتمد في هذا السياق علي أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل عام والتي تعكس نتائج أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة المعينة وعلي رأسها معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نمو متوسط دخل الفرد وموقف التضخم واداء القطاع الخارجي وموقف سعر الصرف .

لقد سبقت الإشارة في جزء سابق من هذه الدراسة الي التحسن الملموس الذي حدث في مجمل الأداء الاقتصادي الكلي في السودان منذ العام 1997م وحتى العام 2008م ، ثم التراجع الذي شهده ذلك الاداء منذ العام 2009م وبمنظرة عامة لأداء المؤشرات الاقتصادية الكلية عن تلك الفترة تبدو الصورة أكثر وضوحاً وجلاءً حول ما اشارت اليه الدراسة في هذا الخصوص ، والجدول التالي يشير الي ذلك بشئ من الوضوح التفصيل علي النحو التالي :

جدول رقم (1) يوضح المؤشرات الاقتصادية الكلية للسودان (2001م - 2011م) (بالنسبة المئوية)

السنة	معدل نمو الناتج المحلي	معدل نمو متوسط دخل الفرد	معدل التضخم	الميزان التجاري	سعر الصرف مقابل الدولار
1999م	6	4	18	4.7	2.5
2000م	8.3	5.3	7	4.4	2.6
2001م	6.2	5	7.4	4.6	2.6
2002م	5.4	5.2	8.0	4.5	2.6
2003م	7.1	5.0	8.1	(4.2)	2.6
2004م	5.1	3.0	7.5	(4.7)	2.6
2005م	6.3	3.0	7.5	(3.8)	2.4
2006م	11.3	4.1	8.4	(9.9)	2.1
2007م	10.2	7.7	8.1	(3.8)	2.0
2008م	6.8	4.5	13.3	(0.8)	2.1
2009م	4.	2.2	11.2	(5.8)	2.3
2010م	2.4	2	13.1	(4.7)	2.4
2011م	3.3	1.5	34	(4.3)	2.9
2012	1.3	2	37	(5.7)	4.3

المصدر: تقارير بنك السودان وتقارير البنك الدولي حول التنمية في إفريقيا 2011^[17]

بقراءة البيانات الواردة في الجدول أعلاه حول بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس

أداء الاقتصاد السوداني خلال العشر سنوات الماضية ، يمكن ملاحظة الآتي :

- بالنسبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي ، فقد ظل يحقق معدلات إيجابية طوال الفترة المعنية ، حيث وصل أفضل حالاته في العامين 2006م ، 2007م بمعدل بلغ 11.3% و 10.2% علي التوالي . غير أنه أخذ في التراجع وبشكل ملحوظ منذ العام 2008م حيث حقق معدلات متدنية بلغت ادني حد لها في العامين 2010م و 2011م بمعدل 2.4% و 3.3% علي التوالي . وبذل ذلك علي تراجع أداء الإقتصاد الكلي خلال الاربع سنوات لاخيرة ، بعد أن كان قد سجل تصاعداً ملحوظاً في السنوات الست الاولى من الفترة كنتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي تمت خاصة في النصف الثاني من تسعينات القرن المنصرم . ويعزي ذلك التراجع إلي تأثيرات الأزمة المالية العالمية التي ألفت بظلالها في العام 2008م وعمت تداعياتها كل إقتصاديات دول العالم . فضلاً عن تأثيرات الأوضاع السياسية التي كانت تعيشها البلاد والتي اقتضت التوسع في الإنفاق الحكومي الجاري علي حساب الإنفاق التنموي والاستثماري .

وإن كانت هنالك ثمة ملاحظات ضرورية لابد من إبدائها في هذا الجانب ، فهي تتعلق بمساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي ، حيث تراجعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي فيه بدرجة كبيرة ، فبعد أن كانت النسبة حوالي 38.8% عام 2003م إنخفضت الي

26.2% عام 2008م والي 29.7% عام 2009م . أما القطاع الصناعي فقد إرتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بفضل دخول صناعة النفط ضمن مكوناته منذ العام 1998م ، حيث يلاحظ تزايد تلك النسبة عاماً بعد عام خلال العشر سنوات الماضية . فقد كانت في العام 2002م حوالي 21% ، ثم أخذت في التصاعد من سنة لأخري حتي بلغت 34% عام 2008م ، قبل أن ينخفض إلي 26% عام 2009م . والجدول التالي يؤكد ما تم ذكره علي النحو التالي :

جدول رقم (2) يوضح نسبة مساهمة كل من القطاع الزراعي والقطاع الصناعي

في الناتج المحلي الإجمالي (2002م - 2009م) بملايين الدينارات

القطاع / السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الزراعي	41.9	38.8	35.2	32	30.1	28.1	26.2	29.7
الصناعي	21	22	35.8	28.3	29.2	31.2	34	26

المصدر : The World Bank Africa Development Indicators 2011 [19]

- بالنسبة لنمو متوسط دخل الفرد ، فإنه تلاحظ تسجيله لمعدلات متذبذبة وغير مستقرة ، فبعد أن حقق معدلاً بلغ 5% عام 2003م تراجع في عامي 2004م و 2005م ليبلغ 3% و 4.1% علي التوالي ، ثم قفز إلي 8.9% في عام 2006م ، ثم أخذ في الإنخفاض المتوالي خلال أعوام 2007م و 2008م و 2009م بمعدلات بلغت 7.2% ، 4.5% و 2.2% علي التوالي . والمعروف أن نمو متوسط دخل الفرد يرتبط بمعدل نمو الدخل القومي ومعدل نمو السكان ، ولذلك فإن التذبذب في معدلات نمو متوسط دخل الفرد في السودان خلال الفترة المعنية ربما يفسره عدم التوافق بين نمو الدخل القومي والنمو السكاني في البلاد .

- بالنسبة للتضخم ، فقد شهدت معدلاته إستقراراً خلال السنوات من 2001م - 2007م ، حيث ظل لفترات طويلة رقم أحادي تروح بين 7.2% و 8.4% غير أن ذلك الإستقرار أخذ في التراجع منذ العام 2008م ، حيث بدأ معدل التضخم في الإرتفاع ليصل في ذلك العام 14.3% ، ثم إنخفض بعض الشيء في العامين التاليين ليعاود الصعود من جديد وبشكل حاد خلال العام 2011م .

- بالنسبة لأداء قطاع التجارة الخارجية ، فإن موقف الميزان التجاري يعكس عجزاً مستمراً ومتنامياً في بعض الأحيان ، في أداء هذا القطاع ، حيث لم تسجل حالة فائض واحدة خلال سبع سنوات (2003م - 2009م) . بل أن نسبة عجز الميزان التجاري إلي الناتج المحلي الإجمالي وصلت في عامي 2005م و 2006م إلي 9.9% و 10.9% . وهذه النسب تعكس حجم الفجوة في الميزان التجاري أي أن قيمة الواردات أكبر بكثير من قيمة الصادرات ، مما يعني أرتفاع درجة إعتما

الاقتصاد السوداني علي العالم الخارجي ، وفي نفس الوقت يعني ضعف الأداء العام للاقتصاد السوداني . ويجب أن لا ينظر إلي الإنخفاض الكبير في نسب العجز في الميزان التجاري الذي حدث عام 2008م ، والذي بلغ 0.8% بإعتباره مؤشراً لتحسن الأداء الاقتصادي في السودان ، لأنه من الواضح أن ذلك الإنخفاض إنما يرجع إلي إرتفاع عائدات صادرات النفط نتيجة لإرتفاع أسعاره في الأسواق العالمية في ذلك العام .

- بالنسبة لسعر الصرف ، فقد سجل إستقراراً نسبياً خلال العشر سنوات الماضية (2001م - 2011م) ، حيث إستقر في الأربع سنوات الاولى من تلك الفترة عند 2.6 جنيهاً مقابل الدولار الأمريكي ، ثم سجل إنخفاضاً ملحوظاً في السنوات الثلاث التالية إلي أن بلغ 2 جنيهاً مقابل الدولار الأمريكي في العام 2007م . ثم أخذ في الإرتفاع من عام لآخر خلال الأربع سنوات الاخيرة من الفترة المعنية إلي أن بلغ 2.9 جنيهاً مقابل الدولار عام 2011م . ويعود الاستقرار النسبي في سعر الصرف خلال معظم سنوات تلك الفترة إلي تمكن السودان من بناء إحتياطي نقدي مقدر بالاستفادة من عائدات الصادرات النفطية التي بلغت 90% من جملة عائدات الصادرات السودانية .

المطلب الأول : النتائج :

- إذاً ومن خلال التحليل السابق للأداء العام لأهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان خلال العشر سنوات التي سبقت إنفصال الجنوب ، يمكننا إستخلاص النتائج التالية :
1. التحسن النسبي الذي طرأ علي أداء الاقتصاد السوداني يعود بدرجة أساسية إلي دخول النفط ضمن مكونات الاقتصاد السوداني ، وليس بسبب أي تغيير جذري في بنية الاقتصاد أو تحسن نوعي في أداء هيكله القائمة ، وإلا لما ظل العجز قائماً ومستمراً في الميزان التجاري للسودان ، ولما تدهورت قيمة الجنيه السوداني .
 2. علي الرغم من الآثار الايجابية للإصلاحات الاقتصادية التي اجريت منذ تسعينات القرن المنصرم علي أداء الاقتصاد السوداني ، إلا ان الازمة المالية العالمية أثبتت مدي تجذر الإختلال الهيكلي فيه .
 3. إتسم المسار التاريخي لتطور الاقتصاد السوداني بالتذبذب بين حالات من الاستقرار والاستقرار . ويرجع ذلك بصورة أساسية لإضطراب السياسات الاقتصادية والتنموية من جهة ، ولعدم الاستقرار السياسي طوال فترات الحكم الوطني من جهة أخرى .

4. علي الرغم من الجهود التنموية والاصلاحية التي بذلت لتحسين وضعية الاقتصاد السوداني إلا أنه ما زال يعاني من إختلالات جوهرية تتعلق ببنائه الهيكلي .
5. ينطوي الاقتصاد السوداني علي فرص إقتصادية كبيرة اذا احسن التعامل معها وإستغلالها بالكفاءة اللازمة فإن من شأنها أن تضعه في المسار الصحيح وتجعله قادراً علي إمتصاص الهزات التي تواجهه .
6. هنالك عدد من التحديات السياسية والاقتصادية لابد من مواجهتها والعمل علي تجاوزها حتي نتمكن من الاستفادة القصوي من الفرص لاقتصادية الكبيرة المتوفرة في الاقتصاد السوداني .

المطلب الثاني : التوصيات :

وعلي ضوء النتائج فإنه يمكن تقديم التوصيات الآتية :

1. الإهتمام الجاد بمعرفة تجارب الماضي الخاصة بمسار الاقتصاد السوداني وإستخلاص الدروس والعبر منها وتجنب تكرار أخطائها .
2. العمل بجدية ومسئولية علي معالجة الاختلالات الهيكلية التي ظل يعاني منها الاقتصاد السوداني منذ الاستقلال بتبني إستراتيجيات وبرامج تنموية واقعية تعمل علي تقوية البناء الهيكلي للاقتصاد وتنويع قاعدته الإنتاجية .
3. بذل الجهد لتجاوز التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه الاقتصاد السوداني و تحول دون تحسن أوضاعه .
4. إتخاذ التدابير والسياسات المناسبة والفاعلة للاستفادة من الفرص الاقتصادية الواسعة المتوفرة للاقتصاد السوداني .
5. حل كافة القضايا العالقة مع دولة جنوب السودان وتذليل العقبات التي تواجه فتح المعابر وتنشيط حركة الاقتصاد وتفعيل الاتفاقيات التجارية والبرتكولات والمصفوفات الأمنية .
6. تطبيع العلاقات الدولية مع الدول الكبرى ذات السيادة الاقتصادية والسياسية والمالية والتجارية .

الخاتمة :

ونجزم القول أن أنفصال جنوب السودان عن دولة السودان الموحد منذ التاسع من يوليو 2011م سيعزز من الأحداث التي تشكل منعطفاً حاداً في المسار التاريخي للدولة السودانية الحديثة . ذلك أن آثاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية ستظل قائمة ومستمرة فترة زمنية لا يتوقع أن تكون قصيرة بحكم تداخل وتشابك معطيات الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتعقيداته ، والتي لا

يمكن أن تحسم بسهولة ويسر بمجرد انفصال الدولة التي تشكلت عبر قرنين من الزمان إلي دولتين مستقلتين عن بعضهما بقرار أو إتفاق سياسي أملت ظروف سياسية مرتبطة بمرحلة تاريخية معينة . ستصبح الآثار الاقتصادية هي الأكثر صيناً وانتشاراً من بين مختلف الآثار التي خلفها الانفصال ، ليس فقط بالنسبة للسودان الموحد علي حدا وإنما أيضاً بالنسبة للدولة الوليدة . لاسيما إن تلك الآثار ربما ستكون علي حساب كثير من المكاسب الاقتصادية التي تحققت بشكل نسبي خلال سنوات عديدة سبقت الانفصال . وربما لا تقتصر تلك الآثار علي الواقع الاقتصادي المعاش في الفترة التي تلي الانفصال ، بل يتوقع ان تمتد لتلقي بظلالها الكثيفة علي مستقبل الأوضاع الاقتصادية في السودان .

لقد أصبح السودان بعد الانفصال دولة ذات واقع جديد ، وبها معطيات وتعقيدات وتحديات جديدة ، كما أن مستقبلها الاقتصادي غير واضح المعالم . وقد أفرز هذا الواقع وضعاً إقتصادياً يكتفه الغموض ومتأزماً وغير مستقراً وربما يطول أمده في كل الاحوال .

المراجع والمصادر:

1. أحمد رفعت عدوي ، المديونية الخارجية ، قضايا ما بعد الانفصال ، أوراق المؤتمر العلمي الرابع للجمعية السودانية للعلوم السياسية ، (الفترة 28-29 نوفمبر 2010م) ، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية ، الخرطوم 2010م .
2. أحمد مجذوب ، نتيجة التناول للقطاعات الاقتصادية ، في : واقع ومستقبل الاقتصاد السوداني ، المنتدى ، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد التاسع عشر ، يونيو 2011م .
3. الاستراتيجية القومية الشاملة (1992م - 2002م) المجلد الاول .
4. الزراعة في السودان ، www.sudannaway.sd.gography.states.elgadaref.htm
5. العرض الاقتصادي ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني 2000-2005م .
6. أكرام محمد صالح حامد ، الابعاد الدولية لمياه النيل في حالة انفصال جنوب السودان ، في : قضايا ما بعد الاستفتاء ، أوراق المؤتمر العلمي الرابع للجمعية السودانية للعلوم السياسية ، الخرطوم 28-29 نوفمبر 2010م .
7. بلال يوسف المبارك ، مشاكل ومعوقات الصناعة في السودان ، ورشة عمل ظاهرة الاغراق السلعي في السودان ، مركز دراسات الشرق وافريقيا 2008م .

8. حسن بشير محمد نور ، أثر الازمة المالية علي مؤشرات الحرية الاقتصادية ورأسمالية المساهمة ، مجلة التنوير ، مركز التنوير المعرفي ، الخرطوم ، العدد الثامن ، ديسمبر 2009م.
9. حسن علي الساعوري ، مياه النيل ، في : قضايا ما بعد الإستفتاء ، أوراق المؤتمر العلمي الرابع للجمعية السودانية للعلوم السياسية ، الخرطوم 28-29 نوفمبر 2010م ص 171 .
10. صلاح الدين علي ، السودان ، الاسكندرية ، منشأة المصارف ، 2000م .
11. صندوق النقد الدولي ، تقرير حول وضع الاقتصاد السوداني بعد الانفصال ، أبريل 2011م
12. عبد الوهاب عثمان الشيخ موسي، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان ، الخرطوم ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2011م.
13. عبده مختار موسي ، دارفور من أزمة دولة إلي صراع القوي العظمي ، الدار العربية للعلوم مركز الجزيرة للدراسات ، بيروت ، ط 1 ، 2009م .
14. عثمان ابراهيم السيد - الاقتصاد السوداني - طبعة 2 - 1982م .
15. عثمان إبراهيم السيد ، مشكلات النقل في السودان ، في : قضايا النقل في السودان، أوراق المؤتمر العلمي حول قضايا النقل في السودان ،مركز دراسات الشرق وافريقيا ، الخرطوم ، 2004م .
16. محمد عمر بشير ، تاريخ الحركة الوطنية في السودان (1900 - 1969م)، ترجمة هنري رياض وآخرون ، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم .
17. موقع بنك السودان المركزي www.cbos.gov.sd/node/250.
18. www.c.i.a.facebook.com.
19. The World Bank Africa Development Indicators 2011 .